"السياسة" التقت عدداً منهن في ديوانية الناشطة السياسية غنيمة الفهد

نساء الكويت لنواب الأمة: الاستجوابات غير المبررة ستمني تجربتنا الديمقراطية بالفشل

■ غنيمة الفهد ■

الفهد لم نعد نستوعب ما يجري في ظل الأجواء الحالية المشحونة من دون سبب مقنع

■ سارة الدعيج ■

الدعيج: ما تشهده الساحة المحلية يعطل الحياة التشريعية رغم ان الاستجواب أداة دستورية

■ جواهر الرزيحان ■

الرزيحان: يمكننا الخروج من الأزمة الحالية بعقد مؤتمر وطني يضع الحلول السياسية لها

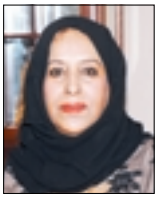
■ مي الحمد ■

الحمد: ليعرض الوزراء على مجلس الأمة قبل تعيينهم لتقليل عدد الاستجوابات

■ هيفاء الخليفي ■

الخليفي: تحويل الكويت الى دائرة انتخابية واحدة سيساعد على عدم تكرار الأزمة الحالية

■ جهاد القناعي ■

القناعي: اذا استمر الوضع السياسي على هذا الحال فالبلاد تسير إلى نفق مظلم

■ انفال القناعي ■

أنفال القناعي: الناخب بحاجة الى المزيد من الوعي السياسي حتى يختار ممثليه إلى البرلمان

كتب- عواد الفرحان:

■ لم تكن التجربة الديمقراطية غريبة على نظام الحكم في الكويت وكانت انطلاقتها منذ ان بايع الكويتيون صباح الأول حاكماً لهم حيث اصبحت الشورى منهاجاً للحكم منذ ذلك التاريخ. ومرت التجربة الديمقراطية في الكويت خلال تاريخها بالكثير من المحطات والاحداث المهمة حتى توجت هذه المسيرة بقيام النظام الدستوري في بداية عهد الاستقلال في الستينات من القرن الماضي الذي نظم العلاقة بين السلطات، وبدأت صفحة جديدة من تاريخ الديمقراطية، وتجسد ذلك في تقنين العلاقة القائمة على الود والتواصل والتزام والترابط بين الحاكم والمحكوم عبر انجاز الدستور من المجلس التأسيسي الذي بات لاحقاً السلطة التشريعية واخذ يمارس دوره الى جانب الحكومة في تسيير الامور في البلاد، الا ان التجربة الدستورية التي تشكل جزءاً من تاريخ الديمقراطية في الكويت لم تخل من بعض العوامل التي اثرت على مسيرتها وتطورها، وما تشهده الساحة السياسية حالياً من حالة تجاذب ربما دفعت الكثيرين من افراد المجتمع وبعض المراقبين السياسيين الى المطالبة باعادة النظر بهذه التجربة حيث يشير البعض الى ان الثوب الذي تم تفصيله على التجربة الديمقراطية عندما كانت في مهدها في بداية الستينات لم يعد يصلح للمرحلة الراهنة بعد ان اصبحت فتية واصبح الثوب القديم يضيق بها، مؤكدين ان حركة التاريخ وسنة التطور تحتمان البدء بصفحة جديدة تلائم التطور الذي شهدته البلاد منذ ذلك الزمن والذي تمثل في تطور الكويت في جميع المجالات التعليمية والاعلامية وتغير وسائل الحياة اضافة الى المستجدات والتغيرات التي طرأت على الكثير من المفاهيم الاجتماعية والايديلوجية التي كانت سائدة آنذاك حيث تحتم الظروف وسنة الحياة النظر في ان يتبع ذلك تطور في اساليب الممارسة السياسية.

"السياسة" توجهت الى ديوانية المواطنة غنيمة الفهد للاطلاع على راي المراة الكويتية في حالة التجاذب السياسي في البلاد وخصوصاً الاسراف في استخدام الاستجواب كأداة رقابية دستورية هدفها تقويم المسيرة والدفع بها الى الامام وليس الوقوع في حالة الجمود والجدل العقيم الذي تشهده الساحة المحلية، وفيما يلي تفاصيل هذه الاراء.

■ عدد من الحاضرات في ديوانية الفهد ويتوسطهن عواد الفرحان ■ (تصوير- منذر الأخرس)

صاحبة الديوانية

بداية ارحبت صاحبة الديوانية غنيمة الفهد استشراء ظاهرة التهديد باستخدام اداة الاستجواب الى وجود المارب الشخصية لدى البعض مما يجعلهم يهددون بين فترة واخرى باستخدام الاستجواب في حال عدم قيام الوزير بانفاذ المعاملات الخاصة للنائب او الحصول على بعض الصفقات المالية، مشيرة الى ميرتها حيال اللغط الذي يثيره البعض حول المصفاة الرابعة والتي جعلت المواطن في حيرة من هذا اللغط الذي يدور حول المصفاة الرابعة.

وتابعت في ظل هذه الاجواء لم نعد نستوعب ما يجري في هذا الجو المتشنج واصبحنا في حيرة من امرنا الى جانب همومنا الاخرى كانهيار البورصة مؤكدة ان كل هذه الامور حطمت نفسية الشعب الكويتي مما جعله يتساءل عن المسؤول تجاه هذه القضية.

مركز للازمات

واضافت أشرت في مقالة كتبتها الى اهمية انشاء مركز ستراتيجي لدراسة الازمات الكويتية، مشيرة الى ان الكويت مرت بالكثير من الازمات على مدى تاريخها كسنة الطبعة والطاعون والجدري والغزوات كمعركة الجهراء، الا ان كل هذه الازمات التي مرت بها الكويت لم تجعلنا في مثل هذه الاجواء المشحونة والمتوترة كالتي نعيشها في هذه الايام متهمة اطرافاً خارجية بتحريك الازمات داخل الكويت من اجل افشال العملية الديمقراطية التي تتمتع بها الكويت.

بواعث مالية وسياسية

وقالت ان الكثير من الاستجوابات لها بواعث مالية وسياسية والكثير منها لاسباب فكرية والفكر الذي يروج له البعض لا يمكن لهم ان يفرضوا علينا افكارهم قسراً حيث اننا مسلمون بالفطرة وانا شخصياً اؤدي صلاتي يومياً في اوقاتها ونحن ولله الحمد متدينون أباً عن جد ولسنا بحاجة الى من يعلمنا امور ديننا. وتابعت ان الاستجوابات في الكثير من الدول ظاهرة طبيعية حيث يزيد عدد الاستجوابات عن سبعة او ستة في اليوم الواحد في البرلمان المصري ورغم ذلك لا يحدث عندهم هذا الارباك الذي يحصل عندنا، مبدية استغرابها من خشية بعض الوزراء من التعرض للاستجواب. واشادت الفهد بسمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد واصفة اياه بالرجل الاصلاحي الذي تجسدت فيه الاخلاق الكريمة والكرم ووقوفه مع المظلوم اضافة إلى ما يتمتع به من كفاءة والحرص على العدل وتطبيق القانون، معربة عن املها في ان يقوم سموه باختيار المستشارين الاكفاء والمخلصين والمستحسن ان يتم اختيارهم من افراد الاسرة الحاكمة.

تعطيل الحياة التشريعية

من جهتها تقول المحامية سارة الدعيج جربنا الاستجوابات في الفترات السابقة عندما كان مجلس الامة يؤدي دوره جيدا حيث كان النائب يقوم باستجواب الوزير ويقوم الوزير بدوره بالرد على اسئلة النائب وفقا للدستور الذي ارتضيناه جميعا وما يحدث هذه الايام عكس هذا الامر حيث يتم تعطيل الحياة التشريعية ومسيرة الديمقراطية واوقفوا المجتمع على رجل واحدة ووضعوا العصا في الدولاب مما جعل الكويت تقف في مؤخرة الركب بعد ان كانت لها الريادة في الكثير من الميادين، مؤكدة ان الذي يجري هو تشويه للديمقراطية وجعل من النظام الديمقراطي الذي ارتضيناه لانفسنا مثلبة يعيبنا عليها الجميع بسبب هذه الممارسات، معربة عن اعتقادها بان الاستجواب الذي يعدون له حاليا يجب ان يأخذوا في اعتبارهم مصلحة الكويت فالاولى بالنائب المستجوب توجيه السؤال الى الوزير المعني ومتى سمو رئيس الوزراء وبعدها يمكن له النظر في ما اذا كانت الاجابة مقنعة ووافية او العكس، حيث عندها يحق للنائب ان يتقدم بالاستجواب على ضوء اقتناعه بعدم كفاية الاجابة ولكن ان يتم تقديم الاستجواب لاجل شيء في حين ان الغرض الحقيقي من الاستجواب يقصد به شيء اخر كتمرير مناقصة او معاملة او اشياء أخرى فهذا الامر لا يمكن قبوله او تبريره.

وتابعت هناك الكثير من القضايا التي تستحق ان يفعل النواب اداة الاستجواب ازاءها كالقضايا الصحية والتعليمية والبيئية، مشيرة الى ان معظم الاستجوابات لا تتجه الى حل القضايا الشعبية او الاصلاح وانما تتم لاسباب شخصية كان يختلف النائب مع الوزير او يهادنه في مسألة ما، مما يدفعه الى اللجوء لاستجواب الوزير، مضيفة ان المواطنين الذين فقدوا الامل بالانتخابات لم يشاركوا في الانتخابات مما افسح المجال امام المرشحين الاخرين ومؤيديهم من ترشيح نواب اثبتت التجربة فشلهم في تحقيق اي انجاز ومع ذلك يتم انجاحهم مرة اخرى عبر مؤيديهم الذين يستفيدون من خدماتهم.

اما المواطن الحقيقي الذي يحب الكويت فاصبح يبتعد عن الحياة السياسية لعدم قناعته بجدوى المشاركة، مطالبة بالاهتمام بنشر الوعي عبر تثقيف المواطن منذ نعومة اظفاره بأهمية الممارسة الديمقراطية.

اشياء من الطائفية

وابدت المحامية الدعيج استياءها من تفشي ظاهرة القبلية والطائفية على الرغم من تاريخ المجتمع الذي لم يألف مثل هذه الظواهر سابقا، مضيفة ظهرت في الاونة الاخيرة ما يسمى بديوانيات العوائل والتي بدانا نشهد بعض فصولها في وقتنا الحاضر متماثلة عن غياب دور المخططين والمستشارين الذين يقع على عاتقهم النظر بجدية لخطورة هذه الظواهر التي بدات تطل بافرازاتها السيئة على استقرار المجتمع.

علامات استفهام

من جانبها تقول جواهر الرزيحان، الاستجواب المقدم يثير الكثير من علامات الاستفهام والتعجب قائلة إن هذه القضية اصبحت حديث المجتمع مطالبة ظهرت في الاونة الاخيرة ما يسمى بديوانيات العوائل والتي بدانا نشهد بعض فصولها في وقتنا الحاضر متماثلة عن غياب دور المخططين والمستشارين الذين يقع على عاتقهم النظر بجدية لخطورة هذه الظواهر التي بدات تطل بافرازاتها السيئة على استقرار المجتمع.

علامات استفهام

من جانبها تقول جواهر الرزيحان، الاستجواب المقدم يثير الكثير من علامات الاستفهام والتعجب قائلة إن هذه القضية اصبحت حديث المجتمع مطالبة بعقد مؤتمر عام على شاكلة مؤتمر جدة بحيث تكون مهمته وضع الاطر الكفيلة بالخروج من هذا المازق. وتابعت ان الحلول المقترحة بإنشاء نظام الامراب ليست في وقتها حيث ان التركيز يجب ان يتوجه الى كيفية إنقاذ البلد من هذا المازق والفوضى السائدة خصوصا ما اثير خلال الفترة الماضية من قضايا طائفية على الرغم من الجو العام المتسامح الذي يميل بمجمله الى التسامح والقبول بالطرف الاخر.

دور مهم للديوانيات

واضافت انه بامكان النائب تحقيق اهدافه دون التعسف في استخدام اداة الاستجواب اذا ما توفرت النوايا الحسنة وصفت النفوس من الاغراض الخفية وذلك عبر الحوار البناء عن طول القضية التي يريد اثارتها حيث ان اغلب النواب والوزراء كثيرا ما يلتقون في الديوانيات والتي ربما كونت قناة اتصال ايجابية بين الطرفين يمكن عن طريقها التداول والمناقشة بعيدا عن اجواء الشحن السياسي المتوتر، مؤكدة ان الكثير من النواب ينجزون معاملاتهم مع الوزراء في الديوانيات ولكنهم عندما يتعلق الموضوع بالقضايا الاخرى يلاحظ استخدامهم العبارات الساخنة في التعامل مع الوزراء مما يثير الكثير من الاستغراب.

فحص الوزير

من ناحيتها تقول مي الحمد من الافضل لحل المشكلات المستعصية بين مجلس الامة والحكومة وما يتبعها من استجوابات كثيرة ان يتم عرض الوزير على مجلس الامة لفحص كفاءته وامتلاكه لبرنامج تنفيذي قبل تعيينه تفاديا للاستجوابات ولقطع دابر حجج من يشكون في ادائه بعد تعيينه، مؤكدة ان ذلك الامر ربما ادى الى تقليل ظاهرة الاستجوابات، مشيرة الى ان هذا الامر متبع في كثير من الدول الديمقراطية.

وابدت مي رفضها لفكرة انشاء الامراب بسبب جنوح هذه القوى الى التمترس الطائفي او الفئوي الامر الذي يضر باستقرار المجتمع خصوصا وان المجتمع لا يزال يحتاج الى صقل التجربة الديمقراطية على الرغم من ان التجربة الديمقراطية في الكويت ليست بالقصيرة ولكنها تحتاج الى المزيد من الرسوخ وادراك معانيها الحقيقية بان يصل الفرد الى قناعة ذاتية ان الكويت الاولى وقبل القبيلة والطائفة والعائلة.

واضافت ان تطبيق نظام الامراب يحتاج الى انصهار الشعب الكويتي ببعضه وغياب القبلية والعائلية وترامح الفكر الطائفي، عندها يمكن ان نقول ان نظام الامراب يمكنه النجاح في الكويت، واما في الوقت الراهن لا يمكن التعويل على نجاحه في ظل هذه الاجواء.

دوران في حلقة مفرغة

اما هيفاء الخليفي فترى ان اغلب الاستجوابات التي اجريت لم تؤد الى نتائج ايجابية او حل لقضايا المواطن البسيط، مؤكدة ان الكثير من الاستجوابات ادت الى الدوران في حلقة مفرغة لا نهاية لها.

واكدت ان الخروج من هذه الازمات المتكررة والمقلقة لن يأتي من خلال الاصلاح السياسي عبر تحويل الكويت الى دائرة انتخابية واحدة او تطبيق نظام الامراب، موضحة ان تطبيق الاشتراطات والنظم المقننة للممارسات الحزبية لعملها وبرامجها عبر الافصاح عن كينونتها ومبادئها وتعريف الناخب بتوجيهات هذا الحزب او غيره من الاحزاب مشترطة ان يكون الحزب قائما على اساس البرنامج الاقتصادي والاجتماعي وليس كما هو حاصل حاليا في القوى السياسية الموجودة على الساحة حيث ان جلها يقوم على اسس طائفية او فئوية .

الاحزاب غير جاهزة

واضافت ان الاحزاب الموجودة في الولايات المتحدة تقوم على اسس سياسية واقتصادية لخدمة المجتمع ولا تخدم اهدافا فئوية او طائفية مثلما هو عندنا ، مؤكدة ان الكتل او الاحزاب السياسية يجب ان يقوم برامجها على خدمة الوطن عبر تقديم البرامج التنموية وليس التكسب من اجل الحصول على المنافع المادية والمعنوية على حساب الشعب ،مشيرة الى ان الاحزاب في الولايات المتحدة الاميركية لا تعتمد في موازنتها على موازنة الدولة بقدر اعتمادها على التبرعات اعضاء هذه الاحزاب والناشطين فيها. وقالت . مثلما تم عمل الدستور للبلد في بداية الاستقلال فانه يمكن اقامة حزبين عبر تحديد اتجاهها ومعرفة افكارهما مؤكدة ان التطور السياسي يحتاج الى قلب الصفحة وبداية صفحة جديدة في الممارسة السياسية حيث لا يمكن التعلل بعدم وجود الوعي الكافي لبلوغ هذه المرحلة والتي هي موجودة على ارض الواقع عبر وجود الكتل السياسية.

تعديل الدستور

واضافت ان الدستور بحاجة الى تعديل يلزم النائب قبل تقديم استجوابه للوزير بعرض الاستجواب على لجنة دستورية او قضائية يمكن استحداثها لها صلاحية النظر في جدوى الاستجواب وما اذا كان يستدق المضي فيه ام لا؟

واكدت الخليفي . ان الشعب الكويتي وصل الى درجة من الوعي السياسي اضافة الى وجود رغبة لدى الكثير من المثقفين الى محاكاة التجارب الديمقراطية المتطورة في بعض دول العالم كامريكا وغيرها من البلدان المتطورة.

ورفضت الخليفي الافكار المطالبة بالحل غير الدستوري قائلة. ان هذا الامر ربما ادى الى الكثير من التسيب في ظل غياب الرقابة الشعبية ، مؤكدة على اهمية تغيير اسلوب الممارسة السياسية عبر انشاء نظام الاحزاب السياسية باعتباره الحل الامثل لحالة الاستعصاء التي نعاني منها.

واضافت . ان الكثير من المواطنين يخشون من مجرد ذكر كلمة حزب بسبب ما تختزنه ذاكرتهم من تجارب عربية سيئة، ولكن يمكن تجاوز هذا الهاجس اذا ما تم وضع قانون ينظم هياكلها ومصادر تمويلها وغيرها من الاشتراطات التي تجعل من دخولها الحياة السياسية امنا ومفيدا للمجتمع .

نفق مظلم

من جهتها ابدت جهاد القناعي تشاؤمها مما يجري في الساحة السياسية من تجاذبات بسبب الاستجوابات قائلة ان الوضع اذا استمر على هذا الحال فان ذلك يعني اننا نسير في نفق مظلم لا نهاية له متوقعة ان يتم حل المجلس خارج اطار الدستور وتعليق بعض مواد الدستور لفترة محدده قائلة انه في حال اجراء انتخابات جديدة فلن اشارك فيها او اي من افراد اسرتي لان الكثير من الوجوه الحالية سيعاد انتخابها حتى لو تم تحويل الكويت الى دائرة واحدة الامر الذي يجعل الامل بالتغيير من اعادة الانتخابات امر عديم الجدوى.

الوعي السياسي مطلوب

الكاتبة انفال القناعي ترى ان الحل للمشكلة الراهنة لا يكمن في تعديل الدوائر بقدر ما هو راجع الى اختيارات الشعب الذي اوصلهم الى قبة البرلمان ليمثلوه في البرلمان مما يؤكد ان الناخب بحاجة الى المزيد من الوعي السياسي حتى يتمكن من تحسين اختياراته للعناصر المناسبة لتمثيله في البرلمان والتي تمثل افكاره وطموحاته مؤكدة ان النسبة الغالبة من الناخبين تميل الى الاختيارات الطائفية والعائلية في حين يتغيب المرشح الاساسي وهو مصلحة الكويت.

واشارت الى ان خيار الدائرة الواحدة لن يقلل حالة الاستقطاب الطائفي والفئوي ولكن ربما يقلل من حدتها لحاجة المرشح الى جميع الاصوات مبينة ان القضاء على هذه المشكلة يكمن في زيادة الوعي لدى الناخب عبر الاختيار الصحيح وابدت القناعي عدم اقتناعها بالحل غير الدستوري قائلة ان المجلس الحالي مع الحكومة يحظى برضا الشعب وحل المجلس ربما يزيد من حالة عدم الرضا مع امكانية عودة ديوانيات الاثنين لافتة الى ان الشعب قد يرحب في البداية بحل المجلس غير الدستوري لكنه بعد فترة قد يفتقد الرقابة مما يجعله يتساءل عن غيابها وعن من يوصل صوته ومطالبه على الرغم من عدم رضاه عن اداء المجلس الحالي حيث ان الكثير يرون ان وجود المجلس على سوء ادائه الا انه افضل من عدم وجوده.

المواطنون يتلقون رواتبهم من دون عمل و"أصحاب الحلال" يرون أنهم "تكملة عدد"

قانون دعم العمالة الوطنية ينتهك المواطنين والشركات على حد سواء

كتب - محمد شمس الدين:

■ في الوقت الذي تسعى الحكومة فيه الى تعزيز مكانة العمالة الوطنية من خلال قانون التكويت تحاول مؤسسات وشركات خاصة الالتفاف على هذا القانون الذي حدد نسبة العمالة بعشرة في المئة الى عشرين في المئة من خلال عقد صفقة مع المواطنين الراغبين في العمل تحت شعار "خذ راتبك وابق في منزلك" وهذا ما حصل مع عدد من الشبان.

فيعرض محمد، ش تجربته مع بعض الشركات وهو يبحث عن عمل في القطاع الخاص ليأخذ فرصة التطوير من نفسه والبحث عن مساحة اكبر من الابداع فقدم السيرة الذاتية لمسؤول التوظيف وتفاجأ بأن مسؤول التوظيف لا يسأله الاسئلة المعتادة والمتعارف عليها بل يحوم حول مسألة واحدة وهي ترغيبه باستلام راتبه والجلوس في البيت. واعتقد محمد بأن المسألة ما هي الى اختبار له لمعرفة مدى تمسكه بالعمل فعرض عليه المسؤول ان يضيفه معه في الشركة وان يدفع للتامينات وان يسجل في دعم العمالة الى انه متنازل عن كل الحوافز والمميزات وتذاكر السفر وغيرها من امور تهدى لموظفي الشركة وان يجلس في المنزل من غير الدخول الى مبنى الشركة والعمل فيها.

وبعد رفضه للعرض اخبره المسؤول بانه سيعاود الاتصال به لاحقا الى انه لم يتصل ولم يخبره بنتيجة القبول.

وعلى الصعيد نفسه قال احد المهندسين العاملين في احدى شركات القطاع الخاص ومن لديها مناقصة عمل مع احدى مؤسسات الدولة المهمة بأنه قدم لمجلس الادارة تقريرا عن بعض الموظفين معه في المؤسسة وذكر فيه ان عددا منهم يعاني من امراض نفسية ومرض الانفصام بالشخصية وانهم حصلوا على التقاعد الطبي من قبل الحكومة في وقت عملهم بالوزارات ويقول كنت اظن بان رئيس مجلس الادارة سيلتفت للشكوى ويحقق فيها الا انه ترك الموضوع واتضح لاحقا بان الشركة فقط ضمتهم لسد الشرط الحكومي بتوظيف نسبة معينة من الكويتيين.

ومن جهتها ذكرت تهاني بأن عددا من الشركات قبلتها في بادئ الامر الا انها وافقت فقط على شركة واحدة وبعد دخولها للعمل عرفت بانها لا تحصل على بعض المميزات التي يحصل عليها باقي الموظفين وان حضورها وانصرافها لا يفرق مع مدير العمل وبعد الحاحها على ان تعرف مالها وما عليها قال لها المدير اتركي الامر فانت مجرد زيادة عدد لسد النسبة المفروضة علينا من قبل الحكومة.

ومن جهته قال مسؤول في احدى الشركات ان الحكومة اقرت قانون الـ 10 في المئة على الشركات التي تملك عقودا حكومية بتعيين موظفين مواطنين والدولة هي التي تتحمل هذه الرواتب مع دعم العمالة الوطنية ناهيك عن ان المقاول يأخذ مبالغ ايضا على العمالة الوطنية، وهذا القانون لا يخدم العمالة الوطنية، بل خدم المؤسسات والشركات والمقاولين فقط.

ومن جهة اخرى قال مسؤول حكومي، ان اقرار القانون 19 لسنة 2000 في شان دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية وكانت الكويت السباقة في دول الخليج العربي لطرح مثل هذا الموضوع وتضمن القانون 18 مادة لخدمة الموظف الكويتي في القطاع غير الحكومي ان التحايل والتجاوز على القانون امر لا علاقة للدولة به وعلى المتضرر ان يقدم الموضوع للجهات المختصة للمتابعة من هيئة دعم العمالة الوطنية وان كان هناك تجاوز من شركات او مقاولين فعلى الموظفين ابلاغ الجهات المختصة في الدولة لمساءلة وتغريم الشركة في حال تجاوزها لقانون الدولة.